بيان صحفي

بيان بشأن نقل
الألغام المضادة للأفراد الملوثة إلى دولة طرف في الاتفاقية

سيم ريب وجنيف، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 - كان الإعلان عن النقل الوشيك للألغام المضادة للأفراد إلى دولة طرف تطورا مثيرا للقلق في حياة وتطبيق اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (المعروفة أيضا باسم معاهدة حظر الألغام أو اتفاقية أوتاوا).

وخلال السنوات ال 25 التي انقضت منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ، لم تواجه هذه المعاهدة التاريخية لنزع السلاح الإنساني مثل هذا التحدي لسلامتها.

إن إعلان الولايات المتحدة - ليست عضوا في الاتفاقية - عن نقل "الألغام الأرضية المضادة للأفراد غير الدائمة" (https://www.state.gov/the-united-states-announces-significant-new-military-assistance-for-ukraine-2/)، هو خروج جذري عن *"سياسة الألغام الأرضية المضادة* للأفراد" التي تنتهجها الولايات المتحدة منذ 30 عاما.

وتنص المادة 1 من الاتفاقية على أن "تتعهد كل دولة طرف بألا تقوم تحت أي ظروف بعدم إستعمال الألغام المضادة للأفراد أو إستحداثها أو إنتاجها أو احتيازها أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها إلى أي كان، بشكل بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ أو مساعدة أو تشجيع أو حث أي كان بأي طريقة على القيام بانشطة محظورة على دولة طرف بموجب هذه الاتفاقية".

وتنص المادة 2 على أن "اللغم المضاد للأفراد هو اللغم المصمم للانفجار بفعل وجود شخص عنده أو قريبا منه أو مسه له ويؤدي يؤدي إلى شل قدرات أو جرح أو قتل شخص أو أكثر".

ولا تميز الاتفاقية، في فهمها وتطبيقها، بين طبيعة السلاح، سواء كان مرتجلا أو ذاتيا التعطيل. واتفقت الدول الأطراف على أنه إذا كان ينطبق على تعريف اللغم المضاد للأفراد على النحو المنصوص عليه في المادة 2، فإنه يعتبر لغما مضادا للأفراد، ومن ثم فهو محظور على الدولة الطرف.

ويعتبر استلام سلاح محظور انتهاكا مباشرا للمعاهدة من قبل الدولة الطرف.

وفي هذا الصدد، أعربت بعض الوفود المشاركة في *مؤتمر قمة سيم ريب - أنقذوا من أجل عالم خالٍ من الألغام* الذي سيعقد في كمبوديا حتى 29 تشرين الثاني/نوفمبر، عن قلقها، مشيرة إلى أنه لا يهم كيفية إنتاجها أو سبب استخدامها (حيث لا توجد استثناءات على استخدامها) - فأي استخدام أو نقل من جانب دول ليست أطرافا في الاتفاقية لا يقلل أو يلغي التزام الدولة الطرف بالوفاء بالتزاماتها والتزاماتها بموجب المعاهدة.

وقد قبلت جميع الدول التي انضمت الالتزام بهذه الشروط - دون استثناءات.

وبينما أقر الرئيس الأوكراني بأن أوكرانيا ستتلقى "ألغاما أساسية"، فإن الوفد الأوكراني الذي حضر مؤتمر القمة لم يبلغ بعد بهذا التطور (https://x.com/ZelenskyyUa/status/1859313020641366485). وقد أعربت أوكرانيا باستمرار عن التزامها بقواعد الاتفاقية، حتى في مواجهة التحديات غير المسبوقة التي يفرضها الصراع الدائر.

وقد ساعدت الاتفاقية في وضع قاعدة قوية ضد استخدام هذه الأسلحة، وينعكس ذلك في تصويت عدد من الدول غير الأطراف بشكل روتيني لصالح قرار الأمم المتحدة المتعلق بتنفيذ الاتفاقية. ولذلك، فإن أي إجراء يتحدى هذه القاعدة تتصدى له الدول الأطراف في مؤتمر القمة، الذي يعد محفلا متعدد الأطراف حاسما لإعادة تأكيد الالتزامات بمبادئ وأهداف هذا الصك من صكوك القانون الإنساني الدولي، ينبغي أن تتصدى له.

ويجب أن *يظل مجتمع الاتفاقية* موحدا في تصميمه على التمسك بقواعد الاتفاقية ومبادئها. وهذا يعني العمل بشكل تعاوني لمعالجة الامتثال، وإعادة تأكيد الالتزامات بإزالة الألغام، ومساعدة الضحايا، والتوعية بمخاطر الألغام، وتعزيز الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة ومعاييرها في مؤتمر القمة وما بعده.

وحدة دعم تنفيذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد
كيمين يوجين ريجوت 2 ج | 1211 | CP 1300 جنيف 1 | سويسرا | هاتف: +41 (0)22 730 93 66
isu@apminebanconvention.org | **www.apminebanconvention.org**

ومن المهم أن نتذكر أن أي استخدام للألغام المضادة للأفراد اليوم - في أي مكان في العالم وتحت أي ظرف من الظروف - سيديم المعاناة لأجيال وعقود قادمة. وستستمر هذه الأسلحة في قتل وتشويه المدنيين بمن فيهم المزارعون والأطفال في أوقات السلم. ستكون المجتمعات المتضررة هي التي ستتحمل العبء الأكبر وتدفع الثمن الباهظ. سيتطلب إزالة الاستخدامات الجديدة أيضا موارد كبيرة ويعرض أرواح الآخرين للخطر بما في ذلك أولئك الذين سيتعين عليهم القيام بالمهمة الخطيرة لإزالة هذه الأسلحة من الأرض.

على حد تعبير أحد أعظم أبطال الاتفاقية - الدكتور كورنيليو سوماروغا، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر آنذاك الذي توفي في وقت سابق من هذا العام،

> "يجب على حكومات العالم الآن أن تستعد ل 'الطريق الطويل إلى الأمام'، حيث لا يزال يتعين التصدي للتحديات الهائلة المتمثلة في إزالة الألغام وتقديم المساعدة الكافية لجميع ضحايا الألغام. **وقد تعلمنا من حالة الألغام الأرضية أن توزيع الأسلحة أسهل وأسرع من تعليم مبادئ القانون الإنساني لمن يمتلكها. إذا فشلنا في التعلم من أخطائنا، فنحن محكوم علينا بتكرارها".** (أوتاوا، 3 كانون الأول/ديسمبر 1997)